

ولا لازمه او ابطال ما يتوهمه ماخذ الختم كالتفاوت في  
الوسيلة لا يمنع القود كقول اليه فيقال لا يلزم من ابطال  
مانع عدم كل مانع ووجود الشرط والمقتضى ويصدق معترض  
ان قال ليس ذا ما خذي او ان يسكت في دليله عن صغر قياسه  
وليس مشهوره ككل قرينة شرطها النية ويسكت عن الوضوء  
قرينة فيقال اقول بموجبه ولا ينتج ولو ذكرها لم يرد الامتناع  
**وجواب الاول** بانه محل النزاع في الكل بقرينة او عهد ونحو  
وفي الاثبات كالحيل حيوان يسابق عليه فغير الزكاة كما بل  
فيقال بموجبه في زكاة التجارة فيجاب بلام العهد والسؤال  
عن زكاة السوم ويصح في قول **ثالثا** ترد الاسئلة على  
قياس الدلالة الا ما تعلق بمناسبة الجامع وكذا قياس في معنى  
الاصل ولا يرد عليه ما يتعلق بنفس الجامع ومنع تعدد اعتراضات  
مرتبة من اجناس ويكفي جواب اخرها لا غير مرتبة ولا من  
جنس **فصل الجدل** وهو فتل الخصم عن قصد لطلب صحة  
قوله وابطال غيره ما موربه على وجه الانفاق واطهار  
الحق وفعلة الصحابة والسلف فاما على وجه التغلية والنقض  
والغضب والمكر وهو استخراج غضب المجادل فنزيل عن  
طريق الحق واليه انصرف النهي عن قبوله وفيه علق باب  
الفايدة وفي المجالسة المناسحة فتجده وما يقع بين امر باب  
المذاهب اوفق ما محل الامر فيه بان يرضى بفتح الاعادة  
والدرس فاما اجتماع مجادلين كل منهم لا يطع ان يرجح  
ان ظهرت حجة ولا فيه موافقة ومودة وتوطئة القلب  
لوي حق فحدث مذموم ولو ما يلزم من انكار الباطل

والثالث يجوز الخلف ويجازى به  
الاذن والثالث انه الما اصل الشهادة

واستنقاذ

واستنقاذ الهاكل بالاجتهاد في رد عن ضلالة ما حسن  
للايحاء غالباً لكن فيه اعظم المنفعة مع قصد نضرة الحق  
او التقوية على الاجتهاد لا المغالبة وبيان الفرق ههنا نعود  
بالله منها فان طلب الرياسة والتقدم بالعلوية والعلو  
فيه فمهم على اظهار الحق وابطال الشبهة فيرشد المفسر بشرطه  
المنابر فلو بان له سوق قصد خصمه توجه فترجم بحادثه  
ويبدأ اكل منها بخد الله تعالى والشاعليه والسائل الجاهل  
مسؤل الى الجواب او يدين عجزه ولا يجيب مفسها فترضا  
وعليه ان يجيبه فيما فيه خلاف بينهما تظهر محنته والسائل  
ان يقول لو ذكر فان قال لانه لا فرق قال دعواك لعدم  
الفرق كدعواك للصح والتفكير فيهما فان قال لا احد فرقاً  
قال ليس كل مال واحد يكون باطلا ويشترط انتماسايل الي  
مذهب ذلك مذهب المضطوان لانيال عن امر حل فيكون  
معاخصم ندا ويجوز طلب المذهب لا وضعه وطلب دليل  
له ويكره اصطلاحا تاخير الجواب كثيرا ولا يكفي عز وحديث  
الى غير اهليه **وينقطع السائل** بعجزه عن بيان السؤال وطلب  
الدليل ووجهه وطبعه في دليل المستدل في معارضته وانتقال  
الى دليل اخر او مسئلة اخر فيل تمام الاولي ومن الاستفال  
ماليس النقطا عاكن سئل عن رد اليمين فبينا على الحكم  
بالنكول او قضا صوم نقل فبينا على لزوم اتمامه وان طالبه  
السائل بدليل على ما ساله فانقطاع منه لنا بعض الاصول  
على بعض وليس لكل دليل يخصه **والسؤال** بعجزه عن الجواب  
واقامة الدليل وتقوية جهة ودفع الاعتراض وكلاهما